E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
ا.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	د. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.د محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
.1	الادوار الصينية في الحرب الامريكية – الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	24_1
.2	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف ا.د. فلاح خلف كاظم	40_25
.3	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2015-2030 أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	59_41
.4	المفاجأة الادراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	87_60
.5	التيار الشعبوي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً ا.م.د. فارس تركي محمود	109_88
.6	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقاربة نظرية وتحليلية لحالات مختارة ا.م.د. محمد محي الجنابي	129_110
.7	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	144_130
.8	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية ا.م. د. يسرى مهدي صالح	163_145
.9	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	187_164
.10	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق – مراجعة – تحليل – تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	206_188
.11	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	227_207
.12	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م د. سارة حامد ناجي	242_228

13.	التهديدات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد	258_243
14.	استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د فينوس غالب كامل	274_259
15.	التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي	289_275
16.	العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم	310_290
17.	مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م سراج مهند منير	328_311
18.	مراجعة مقال: أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	أ_ج

دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية[▽]

The Role of the Kingdom of Saudi Arabia in Energy Production Policies after the Ukrainian Crisis

Assistant Professor Doctor : Yusra Mahdi Salih ا.م. د. يسرى مهدي صالح(*)

- **الملخص:**

اضطلعت المملكة العربية السعودية بدورٍ محوريٍّ في رسم ملامح سياسات إنتاج الطاقة على المستوى العالمي في أعقاب الأزمة الأوكرانية, وذلك خلال تبني نهج متوازن يهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسواق النفطية، اذ اعتمدت على التنسيق مع تحالف أوبك+ لضبط مستويات الإنتاج، مفضلةً الاستقرار طويل الأمد على الاستجابة للضغوط السياسية الآنية, كما ساهمت قدراتها الإنتاجية ونفوذها في الحد من تقلبات السوق وتعزيز أمن الطاقة العالمي، بما يعكس سياسة براغماتية تراعي المصالح الوطنية والاستقرار الدولي في آنٍ واحد.

- **الكلمات المفتاحية :**(المملكة العربية السعودية, الازمة اوكرانيا, سياسات الطاقة, الطاقة العالمية)

- **Abstract:**

Saudi Arabia has played a pivotal role in shaping global energy production policies in the aftermath of the Ukrainian crisis, by adopting a balanced approach aimed at maintaining stability in oil markets. It relied on coordination with the OPEC+ alliance to regulate production levels, prioritizing long-term stability over short-term political pressures. Moreover, its production capacity and influence have contributed to reducing market volatility and enhancing global energy security, reflecting a pragmatic policy that balances national interests with international stability.

- **Keywords:** (Saudi Arabia, the Ukrainian crisis, energy policies, global energy).

- **المقدمة:**

يشكل دور المملكة العربية السعودية في إنتاج الطاقة محوراً حيوياً في دراسة سياسات الطاقة الدولية، لاسيما في ظل الأزمات الجيوسياسية. فقد أثرت الحرب الروسية–الأوكرانية بشكل مباشر على أسواق النفط والغاز العالمية، مما طرح تساؤلات حول قدرة الدول المنتجة على الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان استمرارية الإمدادات, اذ يعرف الدور بالفاعلية المنتجة للمكانة الدولية. كما يعكس قدرة

▽ تاريخ التقديم : 2026/ 5/5 تاريخ القبول: 2026/6/ 6 تاريخ النشر: 2026/6/30

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد yossra.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الدولة على التعبير عن سياستها الخارجية وسلوكها البيني استناداً إلى قدراتها الذاتية، وهي إحدى أبرز محددات السياسات الدولية وفق معطيات توازن القوى, وتتأثر هذه المعطيات بالحروب ونتائجها، بما يفرض على الدول أن تعيد رسم أدوارها في السياسة الدولية، إذ لا يحدد الدور فقط توازن القوى بل تحكمه أيضًا معطيات القوة الفعلية لكل وحدة دولية في الأزمة الأوكرانية يظهر دور منتجي الطاقة بشكل مختلف عن التقليدي؛ فالمنتج لم يعد مجرد هدف للحرب، بل أصبح مبادراً في التأثير على مجريات الأزمة ونتائجها، لاسيما فيما يتعلق بتدفق الإمدادات الطاقوية واستقرار السوق الدولي وتتمثل أهمية البحث في تحليل أثر الحرب الروسية–الأوكرانية على إمدادات الطاقة العالمية، ودور المملكة العربية السعودية في ضمان استقرار هذه الإمدادات.

- **أهمية البحث:** يثمل البحث أهمية علمية إذ يسهم في فهم العلاقة بين الأزمات الجيوسياسية وأسواق الطاقة العالمية، مع التركيز على دور المملكة العربية السعودية كمنتج رئيسي للنفط والغاز، ويضيف إلى الدراسات المتعلقة بالسياسات الطاقوية الدولية وتحليل قدرات الدول في إدارة الإمدادات أثناء الأزمات.
- **فرضية البحث** : ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن قدرة المملكة العربية السعودية على زيادة أو تعديل إنتاجها النفطي خلال الأزمة الروسية–الأوكرانية كانت العامل الرئيسي في استقرار أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، مما يعكس دورها المحوري كمنتج رئيسي للطاقة وقدرتها على التأثير في السياسات الطاقوية الدولية أثناء الأزمات).
- **اشكاليةالبحث:** تحدد اشكالية الدراسة من خلال الإجابة على التساؤولات الآتية:

– كيف أثرت الأزمة الأوكرانية في تدفق الإمدادات الطاقوية واستقرار أسعار النفط والغاز؟

– ما مدى قدرة المملكة العربية السعودية على تعويض أي نقص في الإنتاج الدولي وضمان استقرار السوق؟

– كيف يعكس دور المملكة العربية السعودية كمنتج رئيسي للطاقة مكانتها الدولية وقدرتها على التأثير في السياسات الطاقوية العالمية خلال الأزمات؟

- **منهجية البحث** : تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بأسواق الطاقة العالمية، ودراسة سياسات المملكة العربية السعودية في إطار التفاعلات الدولية المرتبطة بالأزمة الأوكرانية.
- **هيكلية البحث:** ينقسم البحث إلى أربعة محاور، يتضمن المحور الاول : تداعيات الأزمة الأوكرانية على أسواق الطاقة العالمية. أما المحور الثاني فيتضمن: مكانة المملكة العربية السعودية في النظام النفطي العالمي. في حين يتضمن المحور الثالث أثر السياسات السعودية على أمن الطاقة العالمي. أما المحور الرابع فتضمن آفاق مستقبل سياسات الطاقة في المملكة العربية السعودية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً : تداعيات الأزمة الأوكرانية على أسواق الطاقة العالمية

تتمتع أوكرانيا بموقع جغرافيّ استراتيجيّ وحيويّ يجعلها ساحة تنافس حاسمة بين القوى الكبرى، لاسيما روسيا ودول الاتحاد الأوروبي, فالصراع حول أوكرانيا ليس مجرد نزاع إقليميّ إنما هو جُزءاً من التنافس الأوسع على النفوذ في منطقة أوراسيا. تقع أوكرانيا في نقطة تقاطع بين روسيا وأوروبا الشرقية، ما يجعلها محط أنظار الدول الكبرى التي تسعى للسيطرة عليها من أجل تحقيق مصالح استراتيجيّة. أصبحت أوكرانيا على مر العقود الأخيرة– عنصرًا أساسياً في استراتيجية القوى العظمى، سواءً من خلال محاولات الغرب للحد من نفوذ روسيا أم من خلال رغبة روسيا في حماية مجالها الحيويّ أمام التوسع الغربيّ (الفطيسي، 2024).

وتعد روسيا أوكرانيا جزءاً من مجالها الحيويّ، إذ ترى أن أي محاولة من الغرب لدمج أوكرانيا في التحالفات الغربيّة، مثل الاتحاد الأوروبيّ أو حلف الناتو يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القوميّ. وهذا التهديد لا يقتصر على الجانب العسكريّ فحسب، إنما يمتد أيضاً ليشمل تقليص النفوذ الروسيّ في المنطقة، لاسيما الدور المحوريّ للعلاقات الروسيّة مع دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وفي المقابل يسعى الغرب إلى استخدام أوكرانيا كأداة للحد من نفوذ روسيا وتعزيز وجوده في المنطقة الشرقية من أوروبا، وهو ما يُعد خطوة رئيسة في إعادة تشكيل النظام الأمنيّ في القارة الأوروبيّة . وهذا ما نوضحه في الخريطة التي تشير للأهمية المحورية لموقع أكورانيا إدناه :

شكل رقم (1)

خريطة الإطلالة البحرية لأوكرانيا

المصدر: موسوعة Britannica متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الالكتروني الآتي :
https://www.britannica.com/place/Black-Sea : تاريخ الزيارة: 2025/1/27 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ووفقاً للنظرية الجغرافيّة السياسيّة التي وضعها "هالفورد ماكندر"(*)، تُعد أوكرانيا جزءاً من "المنطقة المركزية"، التي تعد نقطة محوريّة للسيطرة على العالم, إذ يربط موقعها بين روسيا والغرب طرقاً تجاريّة استراتيجيّة تجعل أوكرانياً ممراً مهماً تكمن أهميتها بعدة نقاط منها :

1- أن أوكرانيا تشكل مرور للغاز الروسيّ إلى أوروبا، مما يجعلها جزءاً حيوياً من أمن الطاقة الأوروبيّ, ويضع هذا التوزيع الجغرافيّ أوكرانيا في قلب الصراع على الهيمنة الجيوسياسيّة في المنطقة، إذ تتداخل المصالح الأمنيّة والاقتصاديّة في إطار أوسع من التنافس على الريادة العالميّة (Logan, 2025).

كما تؤدي أوكرانيا دوراً حيوياً في أمن الطاقة الأوروبيّ، إذ تمر عبر أراضيها حوالي 80% من إمدادات الغاز الطبيعيّ الروسيّ المتجه إلى أوروبا, هذه الإمدادات تُعتبر شرياناً حيوياً لدول الاتحاد الأوروبيّ، التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسيّ (باييف، 2010، صفحة 281).

شكل رقم (2)

خريطة أنابيب الغاز الروسية المارة عبر الأراضي الأوكرانية إلى أوروبا

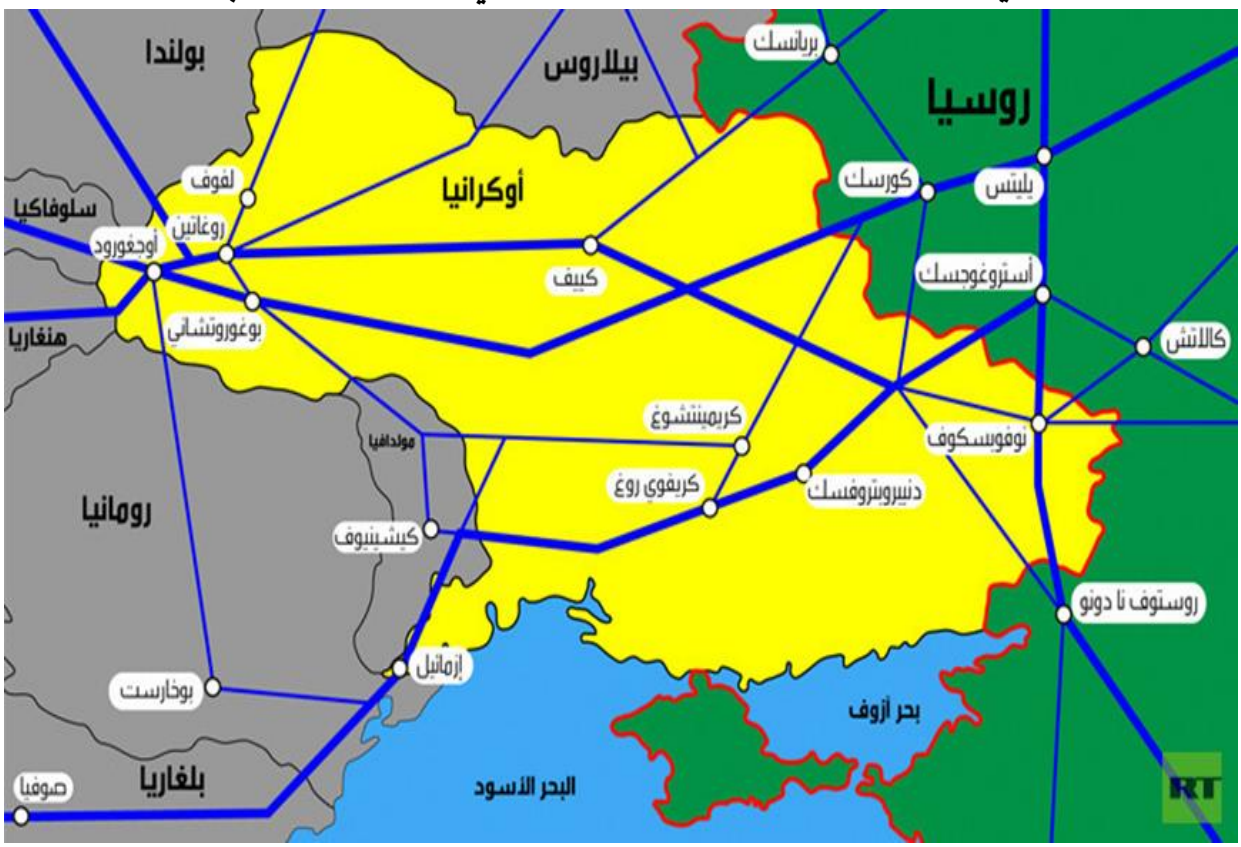

المصدر: موسكو: ينبغي التعامل مع ترانزيت الغاز عبر أوكرانيا ببراغماتية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني الآتي: https://2u.pw/72niA، تاريخ الزيارة: 2025/1/30 .

2- تُشكّل أوكرانيا محوراً استراتيجياً في التنافس الجيوسياسي بين روسيا والغرب، إذ تمثل بالنسبة لموسكو عمقاً استراتيجياً لا يمكن التنازل عنه, كما تُعد أوكرانيا جزءاً أساسياً من النفوذ الروسي في المنطقة،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إذ ارتبطت تاريخياً بالاتحاد السوفيتي، ولا تزال موسكو تعدها حجر الزاوية في مجال نفوذها في أوراسيا ومن هذا المنطلق ترى روسيا أن أي محاولة من كييف للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو أو إقامة قواعد عسكرية غربية على أراضيها سيُعتبر من وجهة نظر روسيا تحدياً خطيراً لاستقلالها العسكري وهيمنتها الإقليمية لذلك، مما يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، لأنها تقلل من قدرتها على التأثير في الدول المجاورة وتعزز النفوذ الغربي عند حدودها.وعليه تنظر موسكو إلى هذا التوسع باعتباره محاولة واضحة لاحتوائها ومنعها من الحفاظ على دورها كقوة مهيمنة في المنطقة (جلال، 2023، صفحة 46).

ونتيجة لهذا التهديد، تبنّت روسيا استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على نفوذها في أوكرانيا، إذ دعمت القوى الانفصالية في شرق البلاد، كما قامت بضم شبه جزيرة القرم في خطوة تعكس رغبتها في منع أوكرانيا من الانجراف نحو المعسكر الغربي (الفتلاوي، 2017، صفحة 158).

في هذا الإطار أسهمت العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا في إحداث اختلالات واضحة في جانب العرض، نتيجة تراجع صادراتها من الطاقة، لاسيما الأسواق الأوروبية التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الإمدادات الروسية, وقد انعكس ذلك في موجات ارتفاع حادة في الأسعار رافقتها تقلبات غير مسبوقة مدفوعة بحالة عدم اليقين التي خيمت على استمرارية تدفقات الطاقة كما أدى تعطل بعض مسارات النقل إلى جانب ارتفاع تكاليف التأمين والشحن، إلى تعميق حدة هذه الاضطرابات وتعقيد ديناميكيات السوق.

وعلى صعيد آخر، أفضت الأزمة إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية لتدفقات الطاقة، إذ اتجهت الدول الأوروبية إلى تبني استراتيجيات تنويع مصادر الإمداد، من خلال توسيع الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال واستيراده من موردين جدد، في حين سعت روسيا إلى إعادة توجيه صادراتها نحو الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين والهند، في محاولة لتعويض خسائرها في السوق الأوروبية, وقد أسهمت هذه التحولات في إحداث تغييرات هيكلية في أنماط التجارة الدولية للطاقة، انعكست في ارتفاع تكاليف النقل وإعادة توزيع مراكز الطلب والعرض كما كشفت الأزمة عن هشاشة البنية التقليدية لأمن الطاقة العالمي، إذ أبرزت مخاطر الاعتماد المفرط على مصادر محدودة، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إعادة صياغة سياساتها الطاقوية في اتجاه تعزيز المرونة والاستدامة. وقد تجسد ذلك في تسريع وتيرة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتوسيع القدرات التخزينية، فضلًا عن تبني سياسات أكثر كفاءة في إدارة الطلب على الطاقة (Bank, 2023, pp. 98-105) .

أما على المستوى الاقتصادي الكلي، فقد أسهمت الزيادات الحادة في أسعار الطاقة في تغذية الضغوط التضخمية عالميًا، ورفع تكاليف الإنتاج، بما انعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول المستوردة للطاقة. وفي المقابل، أفضت هذه التطورات إلى تعزيز العوائد المالية للدول

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المصدرة، الأمر الذي أعاد تشكيل موازين القوة الاقتصادية في النظام الدولي وفي ضوء ما تقدم، يتبين إن الأزمة الأوكرانية لم تقتصر على كونها صراعًا جيوسياسيًا عابرًا، بل مثلت لحظة مفصلية أعادت تشكيل بنية أسواق الطاقة العالمية، سواء من إذ أنماط الإمداد أو اتجاهات الطلب أو طبيعة السياسات الطاقوية، بما ينذر باستمرار آثارها في المديين المتوسط والطويل في ظل مساعي الدول لتعزيز أمنها الطاقوي وإعادة هيكلة استراتيجياتها التنموية (IMF), 2023, p. 45)) .

ثانياً : مكانة المملكة العربية السعودية في النظام النفطي العالمي

تتبوأ المملكة العربية السعودية مكانةً محوريةً في بنية النظام النفطي العالمي، بوصفها أحد أبرز الفاعلين المؤثرين في تشكيل توازناته وتحديد اتجاهاته العامة، وذلك استنادًا إلى ما تمتلكه من مقومات جيواقتصادية واستراتيجية متكاملة, فالمملكة لا تُعدّ مجرد منتج رئيسي للنفط، بل تمثل ركيزة أساسية في استقرار السوق العالمية، نظرًا لامتلاكها احتياطيات نفطية ضخمة تُعد من الأكبر عالميًا، إلى جانب قدراتها الإنتاجية المرنة التي تمكّنها من التفاعل السريع مع المتغيرات الدولية، فضلًا عن دورها القيادي داخل منظمة «أوبك» وتحالف «أوبك+»، وهو ما يمنحها تأثيرًا يتجاوز حدودها الوطنية ليطال النظام الاقتصادي الدولي برمّته ,وفي هذا الإطار تُظهر السياسات النفطية السعودية درجة عالية من الرشد الاستراتيجي، إذ تقوم على موازنة دقيقة بين اعتبارات العرض والطلب، بما يسهم في الحد من الاختلالات التي قد تصيب السوق العالمية, وقد أكدت الأدبيات المتخصصة أن هذا النهج يعكس إدراكًا عميقًا لطبيعة السوق النفطية بوصفها نظامًا معقدًا يتأثر بعوامل اقتصادية وجيوسياسية متشابكة، الأمر الذي يتطلب سياسات إنتاج مرنة ومنضبطة في آنٍ واحد ومن ثمّ، فإن المملكة تسعى باستمرار إلى تجنّب التقلبات الحادة في الأسعار، سواء من خلال خفض الإنتاج في حالات فائض المعروض، أو زيادته لتعويض النقص في الإمدادات، بما يضمن استقرار الأسواق على المدى المتوسط والطويل (Luciani, 2019, p. 45).

اذ تبلغ القدرة الإنتاجية للمملكة نحو 12 مليون برميل يومياً، منها القدرة الفعلية المنتجة حوالي 10 ملايين برميل يوميًا حسب الظروف السوقية، مع وجود قدرة فائضة تصل إلى 2–3 ملايين برميل يوميًا يمكن ضخها سريعًا عند الحاجة وتعد هذه القدرة الاحتياطية من أكبر القدرات في العالم، مما يمنح المملكة مرونة كبيرة في التأثير على أسعار النفط العالمية من خلال تعديل الإنتاج عند الأزمات أو التقلبات الاقتصادية.[3] كما اعتمدت المملكة سياسة مرنة للإنتاج، إذ تستطيع زيادة الإنتاج أو تخفيضه بسرعة نسبية حسب احتياجات السوق العالمية, وتتم هذه السياسات غالبًا بالتنسيق مع تحالف أوبك+، ما يضمن استقرار الأسعار وتجنب تقلبات حادة قد تؤثر على الاقتصاد العالمي (op، صفحة 45) .

وتبرز أهمية المملكة بصورة أوضح في إطار دورها كـ«منتج مرجّح» (Swing Producer)، وهو الدور الذي يخولها التدخل المباشر والسريع في السوق النفطية عبر تعديل مستويات الإنتاج،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

استجابةً للتطورات الطارئة, وقد مارست المملكة هذا الدور بفعالية خلال أزمات متعددة، إذ أسهمت في امتصاص الصدمات الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية أو الأزمات الاقتصادية، مما جعلها عنصر توازن حاسم في النظام النفطي العالمي ويُعد هذا الدور من الخصائص النادرة التي تعزز من مركزية المملكة، إذ لا يتوافر سوى لعدد محدود من الدول القادرة على توفير طاقة إنتاجية احتياطية كبيرة.

كما تمتلك المملكة شبكة متطورة من الحقول النفطية والموانئ ومصافي التكرير، إضافة إلى خطط تحديث مستمرة لرفع الكفاءة الإنتاجية وتعمل أرامكو السعودية على استثمارات كبيرة لتقليل مخاطر الأعطال الفنية، وزيادة الطاقة الاحتياطية، بما يجعل القدرة الإنتاجية للمملكة عنصراً حاسمًا في استقرار سوق النفط العالمية، إذ تعد القدرة الإنتاجية للسعودية أداة نفوذ استراتيجية لتحكم في توقيت وحجم الإنتاج بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية والسياسية، وكذلك التوازنات الجيوسياسية في المنطقة والعالم ويظهر ذلك جلياً في أوقات الأزمات، إذ تصبح أي تحركات إنتاجية للمملكة مؤثرة مباشرة على الأسعار العالمية، وعلى سياسات الإنتاج لدول أخرى في تحالف أوبك+(95-85 .pp ,2022 ,(IEA)).

وهذا يجعل المملكة العربية السعودية من أهم المنتجين القادرين على التأثير في سعر النفط الدولي الفكرة ليست الطاقة الانتاجية بقدر الرغبة بتحقيق السعر العادل للمستهلك ، وهذا ما فرض على المملكة العربية السعودية تنفيذه، إذ إن إنتاج الطاقة في المنطقة سيكون وسيلة لإعادة صياغة التوازنات الدولية في النظام الدولي للإبقاء على الريادة الاوربية الغربية والامريكية التي صاغت نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ولازالت تحكم سيطرتها عليه، لأنه بموازات القدرات العسكرية الروسية هناك القدرات الاقتصادية لليابان والصين والهند ودول شرق وجنوب شرق آسيا وهذا يفرض على الولايات المتحدة وحلفاؤها أن تضع محددات على توميل عجلت التصنيع في هذه الدول عبر موارد الطاقة، وردع المنافسة العسكرية لروسيا التي لطالما كانت وسيلة لدفع العدوان وفرض الارادة كما اثبتته روسيا في حصار برلين . ((EIA), 2023, pp. 6-10)

وفي السياق المؤسسي تضطلع المملكة بدور قيادي داخل «أوبك» وتحالف «أوبك+»، إذ تسهم في صياغة السياسات الإنتاجية الجماعية، وتعمل على تحقيق توافقات بين الدول الأعضاء رغم تباين مصالحها الاقتصادية والسياسية, ويعكس هذا الدور ثقلها السياسي والاقتصادي داخل هذه المنظومة، كما يؤكد قدرتها على إدارة التوازنات الدولية المرتبطة بالطاقة ولا يقتصر هذا التأثير على مجرد التنسيق الإنتاجي، بل يمتد ليشمل توجيه السياسات العامة للسوق النفطية بما يعزز من استقرارها ويحدّ من تقلباتها ,ومن جهة أخرى تمثل الطاقة الإنتاجية الاحتياطية التي تمتلكها المملكة أحد أهم عناصر قوتها في النظام النفطي العالمي، إذ تُعد بمثابة «صمام أمان» يمكن اللجوء إليه في حالات الطوارئ لتعويض أي نقص مفاجئ في الإمدادات. وقد أظهرت الدراسات أن هذه القدرة تسهم في تعزيز ثقة الأسواق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العالمية، والحد من المضاربات التي قد تؤدي إلى تقلبات سعرية حادة، وهو ما يرسّخ دور المملكة كضامن لاستقرار الإمدادات النفطية (op، الصفحات 150-165).

وفي موازاة ذلك لم تعد مكانة المملكة مقتصرة على دورها التقليدي في إنتاج النفط، بل أخذت تتعزز من خلال تبني استراتيجيات طويلة الأمد تهدف إلى إعادة تشكيل موقعها في النظام الطاقوي العالمي, ففي إطار «رؤية 2030» تسعى المملكة إلى تنويع اقتصادها الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، مع التوسع في الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فضلًا عن تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر ويعكس هذا التوجه إدراكًا استراتيجيًا للتحولات العالمية المتسارعة نحو الاستدامة، وسعيًا للحفاظ على دورها الريادي في مرحلة التحول الطاقوي ,كما تبرز الدبلوماسية النفطية السعودية كأحد الأبعاد المهمة في تعزيز مكانتها الدولية، إذ تنتهج المملكة سياسة تقوم على بناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف الدولية، سواء كانت دولًا منتجة أو مستهلكة للطاقة. ويظهر ذلك في مشاركتها الفاعلة في المنتديات الدولية، وسعيها إلى تحقيق توازن بين استقرار الأسعار وضمان أمن الإمدادات، بما يعكس دورها كوسيط موثوق في إدارة القضايا المرتبطة بالطاقة ,((EIA) 2023, pp. 6–10). غير أن هذه المكانة الاستراتيجية لا تخلو من تحديات، إذ تواجه المملكة بيئة دولية متغيرة تتسم بتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، وتزايد الضغوط المرتبطة بالتحول نحو الطاقة النظيفة، فضلًا عن التحديات الجيوسياسية التي قد تؤثر في استقرار الأسواق, ومع ذلك فقد أظهرت المملكة قدرة ملحوظة على التكيف مع هذه التحولات، من خلال تبني سياسات مرنة تجمع بين الحفاظ على دورها التقليدي في سوق النفط والانخراط الفاعل في مسار التحول الطاقوي العالمي (العسكر، 2021، الصفحات 55–70) .

يتضح مما سبق بأن مكانة المملكة العربية السعودية في النظام النفطي العالمي ترتكز على منظومة متكاملة من العوامل، تشمل القدرات الإنتاجية الضخمة، والدور القيادي في المؤسسات النفطية الدولية، والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى, وقد مكّنها ذلك من الاضطلاع بدور محوري في تحقيق استقرار الأسواق النفطية، والتأثير في موازين القوى الاقتصادية العالمية، بما يؤكد أنها ليست مجرد منتج للطاقة، بل فاعل استراتيجي رئيسي في تشكيل معالم النظام النفطي الدولي.

ثالثاً : أثر السياسات السعودية على أمن الطاقة العالمي

يُعدّ أمن الطاقة أحد المرتكزات البنيوية في استقرار النظام الدولي المعاصر، لارتباطه الوثيق بديمومة النمو الاقتصادي واستمرارية الفعل الإنتاجي عبر مختلف القطاعات وينصرف هذا المفهوم، في جوهره، إلى قدرة الدول على تأمين إمدادات طاقوية مستقرة، وبأسعار متوازنة، وبما يحول دون انقطاع عجلة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار تتبوأ المملكة العربية السعودية موقعاً محورياً في معادلة أمن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الطاقة العالمي، استنادًا إلى ما تمتلكه من احتياطيات نفطية ضخمة، وقدرات إنتاجية فائضة، فضلًا عن ثقلها القيادي داخل منظومة «أوبك» وتحالف «أوبك+»، وهذا ما سيتم إيضاحه في عدة نقاط:

1- موقع السعودية في السوق العالمي ودورها القيادي: تُعد المملكة العربية السعودية من أبرز الدول المنتجة والمصدّرة للنفط عالميًا، وتمتلك قدرة إنتاجية كبيرة واحتياطية فائضة يمكن ضخها سريعًا عند الحاجة، مما يجعلها فاعلًا أساسيًا في إدارة تقلبات السوق وتقليل حدة الاضطرابات.[2] كذلك يتجاوز دورها كونها منتجًا محوريًا، إلى قيادة تحالف أوبك+ الذي يشمل روسيا ودولًا أخرى، إذ تُعد الاستراتيجية الإنتاجية السعودية غالبًا مفتاحًا في قرارات الضبط الحصصي والإنتاج العالمي (الله، 2023).

2- توازن الإنتاج والسياسات الدولية: تسعى المملكة العربية السعودية إلى الموازنة بين الحفاظ على الحصة السوقية ودعم أسعار النفط العالمية بما يخدم أهدافها الاقتصادية، خصوصًا في ظل رؤية 2030 التي تتطلب دخلًا نفطيًا مستقرًا لتمويل التنويع الاقتصادي, وبالرغم من الضغط الدولي لزيادة الإنتاج لتخفيف ارتفاع الأسعار، فإن سياسة السعودية غالبًا ما تتسم بالانضباط الإنتاجي التدريجي للحفاظ على الاستقرار في السوق على المدى المتوسط والطويل، بدلًا من التقلبات الحادة غير المخططة (البترولية، 2024، صفحة 24).

3- السياسة السعودية وأدوات النفوذ الاستراتيجي: تصميم سياسة الطاقة السعودية يشمل توظيف الإنتاج النفطي ليس فقط كأداة اقتصادية، بل كعامل نفوذ جيوسياسي دولي. فالمملكة تستثمر موقعها القيادي للتأثير على سلوك الأسواق والدول الكبرى، سواء لحماية مصالحها أو للضغط في سياقات سياسية أوسع, على سبيل المثال تخطيط السعودية لإمكانية تداول النفط بعملات بخلاف الدولار في بعض الاتفاقات يعد تحركًا يعكس تقاطع السياسة الإنتاجية مع أهداف إعادة تشكيل النظام المالي الدولي المرتبط بالطاقة.

4- التنويع والتحول نحو مستقبل طاقوي متوازن: لا تقتصر السياسة السعودية على النفط فحسب، بل تتجه أيضًا نحو دمج مصادر الطاقة المتجددة ضمن منظومة الإنتاج الوطني والدولي, وتؤكد الدراسات الحديثة أن المملكة تسعى إلى توليد قدرات متجددة مستقلة عن النفط مع الحفاظ على مرونتها الإنتاجية كاحتياطي أساسي في الأسواق هذا التوازن بين الحفاظ على النفط كمصدر رئيسي للدخل، والتحول تدريجيًا نحو مصادر متجددة، يجعل من سياسة السعودية في الطاقة استراتيجية تكيفية مع التحولات الدولية واحتياجات أمن الطاقة العالمي (Yergin, 2020, p. 211) .

5- انعكاسات السياسة السعودية على النظام الطاقوي الدولي: تؤدي هذه السياسة إلى نتائج ملموسة على المستوى العالمي، منها: استقرار نسبي في الأسعار عبر تحكم سنوي ومدروس في مستويات الإنتاج، وبالتالي تخفيف تقلبات السوق على المدى المتوسط, وتعزيز دور الرياض كفاعل مؤثر ليس

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فقط في الأسواق النفطية، بل في سياسات الطاقة الدولية ذات العلاقة بالأمن الطاقي والتحولات الجيوسياسية. وفرض واقع جديد في ديناميات العرض والطلب عبر التنسيق مع الشركاء داخل أوبك+ والتحالفات الاستراتيجية، ما يؤكد على خطط السعودية في الحفاظ على موقعها القيادي طويل الأمد (علي، 2023، صفحة 121) .

وتتميز السياسات النفطية السعودية في قدرتها على ضبط إيقاع السوق العالمي، عبر موازنة دقيقة بين العرض والطلب، بما يحدّ من الاختلالات البنيوية التي قد تُفضي إلى تقلبات حادة ففي هذا السياق، تُصنّف المملكة بوصفها «المنتج المرجّح»، أي الطرف القادر على التدخل المرن في مستويات الإنتاج، صعودًا أو هبوطًا، تبعًا لمقتضيات السوق وقد مارست هذا الدور بقدرٍ عالٍ من الحنكة خلال فترات الأزمات إذ سعت إلى امتصاص الصدمات والحفاظ على توازن السوق بما يعكس إدراكًا استراتيجيًا لطبيعة التفاعلات الاقتصادية والجيوسياسية المحيطة (Sen, 2021, pp. 12–15).

وعليه يشكّل التنسيق السعودي ضمن إطار «أوبك+» ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار النفطي العالمي، إذ تعتمد المملكة مقاربة تقوم على إدارة جماعية للإنتاج، بما يقلّص من حدة التقلبات ويعزز من استدامة السوق ولا يقتصر هذا الدور على البعد الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليحمل دلالات سياسية واستراتيجية، تعكس سعي المملكة إلى ترسيخ موقعها كفاعل منظم في النظام الطاقوي الدولي, وفي موازاة ذلك، تمثل الطاقة الإنتاجية الاحتياطية التي تمتلكها المملكة عنصرًا حاسمًا في معادلة أمن الطاقة، إذ تُعد بمثابة «صمام أمان» يُمكّن الأسواق من امتصاص الصدمات المفاجئة الناتجة عن الأزمات الجيوسياسية أو الكوارث الطبيعية فهذه القدرة الفائضة لا تعزز فقط استقرار الإمدادات، بل تسهم أيضًا في بناء الثقة داخل الأسواق العالمية، والحد من سلوكيات المضاربة التي قد تفاقم التقلبات السعرية ((EIA)، 2023، الصفحات 5–8).

ومن جهة أخرى، لم تقتصر السياسات السعودية على إدارة سوق النفط التقليدي، بل امتدت لتشمل تبني رؤى استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تنويع مزيج الطاقة وتعزيز الاستدامة، في إطار «رؤية 2030». وقد تجسد ذلك في التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، والاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة، مثل الهيدروجين الأخضر، بما يعكس تحولًا تدريجيًا نحو إعادة تعريف الدور السعودي في النظام الطاقوي العالمي ويُعد هذا التوجه استجابة واعية للتحولات الدولية المتسارعة، لا سيما في ظل تنامي الاهتمام العالمي بقضايا المناخ والتنمية المستدامة وفي السياق ذاته، تبرز الدبلوماسية الطاقوية السعودية كأداة فاعلة في ترسيخ أمن الطاقة العالمي، من خلال مشاركتها النشطة في المنتديات الدولية، وسعيها إلى بناء توافقات بين الدول المنتجة والمستهلكة. ويعكس هذا النهج إدراكًا عميقًا بأن استقرار أسواق الطاقة لا يتحقق فقط عبر أدوات الإنتاج، بل يتطلب أيضًا إدارة سياسية رشيدة للتفاعلات الدولية المرتبطة بالطاقة (IRENA، 2023، الصفحات 40–45) , غير أن هذه السياسات لا تخلو من

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تحديات، إذ تواجه المملكة بيئة دولية متغيرة تتسم بتصاعد الضغوط المرتبطة بالتحول نحو الطاقة النظيفة، فضلًا عن التوترات الجيوسياسية التي قد تؤثر في استقرار الإمدادات. ومع ذلك، أظهرت المملكة قدرة لافتة على التكيف مع هذه التحولات، عن طريق تبني سياسات مرنة تجمع بين الحفاظ على دورها التقليدي في سوق النفط والانخراط الفاعل في مسار التحول الطاقوي العالمي وفي المحصلة، يمكن القول إن السياسات السعودية تمثل حجر الزاوية في منظومة أمن الطاقة العالمي إذ تسهم بفاعلية في تحقيق استقرار الإمدادات، وضبط الأسعار، وتعزيز الانتقال نحو أنماط طاقوية أكثر استدامة. ويعكس هذا الدور إدراكًا استراتيجيًا متقدمًا لأهمية الطاقة في إعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي، ويؤكد في الوقت ذاته المكانة المحورية للمملكة العربية السعودية كفاعل لا غنى عنه في معادلة الطاقة العالمية, ويمكن القول لقد كان الحجر الأساس لسياسة الطاقة السعودية بعد الأزمة هو الحفاظ على إطار أوبك+، وهو تحالف تم تشكيله في 2016 وجلب روسيا والمنتجين من غير الأوبك الآخرين إلى التنسيق مع الكارتل, رغم الضغط الشديد من الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين لزيادة الإنتاج وعزل روسيا بعد الغزو الأوكراني، اختارت المملكة العربية السعودية بوضوح الحفاظ على التنسيق مع روسيا اذ اسندت هذا القرار إلى الحساب الاستراتيجي بأن إدارة السوق تتطلب مشاركة روسيا في أكتوبر 2022 ، أعلنت أوبك +عن خفض الإنتاج المثير للجدل بمقدار مليوني برميل يومياً، وهي خطوة استقطبت انتقادات حادة من واشنطن لكنها أسست فعلياً حداً أدنى للأسعار استفادت منه كل من المملكة وروسيا الاتحادية (al, 2024, p. 120). وهذا تحول الاستراتيجي في سياسات انتاج الطاقة احدث تغييراً على مستوى الترتيبات الجيوسياسية العالمية وسيستمر في تحدي علاقات المملكة العربية السعودية مع منتجي اوبك ،اذ يمكن أن تنشأ تعقيدات كبيرة في العلاقات بين المملكة السعودية وروسيا الاتحادية التي قد تتطلب فطنة سياسية مدعومة بدبلوماسية بارعة فموقف المملكة العربية السعودية في اوبك، بشأن العقوبات الاقتصادية على روسيا وتعويض النقص الحاصل في امدادات الطاقة الى اوربا قبل اندلاع الحرب، عكس الاختلاف في وجهات نظرها مع الشركاء ؛ الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وحتى بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم اتخذت السعودية موقفًا واقعيا ودقيقًا، اذ ان استمرارها هو انعكاس على أن السياسة الخارجية للمملكة السعودية ، قد حافظت على السعي وراء مصالحها اللاسيما على الرغم من الهواجس السابقة للانضمام إلى مجموعات، مثل ((البريكس)) ففي خضم التوترات المتصاعدة ، التي تشمل أوروبا فإن الوضع لديه القدرة على جر اكبر مستهلكي الطاقة في جنوب آسيا((الهند والصين)) بشكل ملحوظ وضاغط على السوق الدولي لسد النقص الحاصل في سوق الاستهلاك الدولي، فالمملكة تشترك في علاقة عميقة وقوية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي ، وبالتالي في هذه الحالة ، تحتاج المملكة إلى السير في طريقها بحذر إلى حد ما عن طريق تبني نهج واقعي شبيه بنهج شركائها الاستراتيجيين على المستوى الدولي (Taher, 2021).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وبذلك تكون المملكة قد اخذت موقف في سياق مدخل الواقعية ان تبني وجهة نظر محايدة للصراع المستمر سيكون من مصلحة المملكة السعودية في تتجنب الظهور بجانب اوكرانيا بالضد من روسيا، واتخاذ نهجًا عدوانيًا من شأنه يمثل تهديداً سيادياً لأي دولة سواء كانت قوات حلف شمال الاطلسي اذ لطالما ساد الحذر في سياسة المملكة السعودية الخارجية، التي تتجه صوب التوافق في سلوكها الخارجي مع الولايات المتحدة ؛ والمفارقة أن الولايات المتحدة كانت تدعم استقلال كوسوفو عن صربيا في اذار 2008, وهذا يفسر اعتراف المملكة العربية السعودية باستقلال كوسوفو عام 2009 وهذا يضع المملكة في خيار"الأفضل" هو بدء عملية المصالحة بين روسيا والغرب ، وبخلافه الاندفاع الروسي نحو المعسكر الصيني ستتصاعد ابعاده وانساقه لاسيما وان الصين بدت اكثر حذراً في التعاطي مع ازمة اوكرانيا ؛ بسبب العداء المستمر مع الغرب بشأن تداعيات الحرب الاوكرانية.

ولانجافي الحقيقة بالقول، ان المملكة العربية السعودية تواجه معضلة في الحرب بين روسيا واوكرانيا على خلفية تفاقم التوترات حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية. التي اسهمت أيضًا في تقارب مع روسيا وفتح افاق الحوار لاسيما في عهد الرئيس دونالد ترامب مع روسيا وسعي المملكة السعودية ان تناور في علاقاتها مع روسيا، أعرب الخبراء عن مخاوفهم وكانت هناك مناقشات حول احتمالات أن تساعد المملكة السعودية روسيا اقتصاديا ضد رفع اسعار المحروقات دولياً مستغلة ضغط الحرب وانحسار قدرة تجهيز الطاقة، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين البلدين مدفوعة في المقام الأول بمصالحهما الوطنية بدلاً من التقارب في المصلحة الاقتصادية. وهذا يبين تأثير العوامل التي حكمة سياسة المملكة العربية السعودية حيال الحرب الروسية الاوكرانية (عثمان، 2021، صفحة 155). ، كما ركز الرئيس الامريكي في حرب اوكرانيا بعد رفع معدل الامان في سوق النفط الدولي وهذه تحقق بعد نجاح المنتج المرجح بالتغلب غلى العجز ، وهذا ما دفع الولايات المتحدة صوب تنمية الانتاج الدولي والتمدد صوب باحة المصالح الخلفية في امريكا اللاتينية , لقد سعى الرئيس دونالد ترامب الى اعادة توجيه التوازن القلق في اوربا نحو الاستقرار العالي نسبياً فالمدرك الامريكي استبق الاحداث في اوربا بتوازن بعيد المدى نسبيا بدأ من العراق بعد 2014 والانتصار على تنظيم "داعش الإرهابي" مروراً بتغير مركز الحكم في سوريا صوب التسوية بين دول الخليج العربية والكيان الاسرائيلي (بيير، 2023، صفحة 49)؛ فادراك الولايات المتحدة الامريكية هنا يرجح المتغير الاقتصادي فالشريك الاوربي الامني لن يكون منافس موازن للعملاق الاقتصادي في اسيا وهذا مصدر قلق دولي . تعاظم بعد مطالبة الولايات المتحدة بالسعي لضم غريلاند من احد اعضاء حلف شمال الاطلسي, وأعلنت ثماني دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) دعمها لغرينلاند وذلك عقب تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على وارداتها تصل الى (10%) ، وياتي ذلك وفق بيان مشترك صادر عن كل من : الدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة. ((أن الرسوم الجمركية الأمريكية قد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تؤدي إلى "عواقب خطيرة"، مؤكدا أن المناورات العسكرية التي يعتزم الناتو تنفيذها في غرينلاند تحت اسم " Arctic Enduranceلا تشكل تهديدا لأي طرف)) , وأضافت الدول الثماني: "بصفتنا أعضاء في حلف الناتو، نحن ملتزمون بتعزيز أمن منطقة القطب الشمالي ونعرب عن تضامننا الكامل مع مملكة الدنمارك وشعب غرينلاند. وسنواصل تنسيق ردنا المشترك" على الإجراءات الأمريكية. يوازي هذا الحراك الدور الامريكي الداعم لأوكرانيا في حربها ضد روسيا ، الامر الذي يجعل أي مسعى سلام في حرب اوكرانيا يهدف الى تسوية تحول دون فرض ارادة روسيا على الحلفاء الاوربيين دون الامريكان في نفس الوقت، وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قد أشار في وقت سابق إلى أن ((فريق ترامب المفاوض كان غامضاً في تحديد تفاصيل من سيسيطر على الأمن بموجب اقتراح ترامب للمنطقة)). وبذلك تضع الولايات لمتحدة حلفاؤها الاوربين أمام معادلة صعبة ومعضلة مزدوجة: إما الاصطفاف خلف الحليف الأميركي، أو التمسك بخطاب قانوني تعرف مسبقا أن كلفته السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ستكون عالية (حسين، 2021). تجسدت هذه التكلفة في اوكرانيا ، ومن ثم تجددت بعد اعتقال الرئيس الفنزويلي (نيكولاس مادورو) في الثالث من كانون الثاني **2026** ,لتحكم بذلك الولايات المتحدة على خزين هو الاهم عالمياً والاقرب جغرافيا للولايات المتحدة في انتاج النفط .اذ يعكس المشهد الأوروبي في تعاطيه مع اعتقال مادورو حالة انقسام مزمنة لم تفلح مؤسسات الاتحاد في تجاوزها. فحسب إيمانويل ديبوي، رئيس معهد الاستشراف والأمن في أوروبا، ((لا يوجد موقف أوروبي موحد، فمعظم الدول الأوروبية تتبنى وجهات نظر مختلفة جذريا، ويقترب بعضها من الموقف الأميركي، بل يكاد يبرره)) وهذا التبرير يحكمه القيد المزدوج الامني الذي اصبح مهدد من قبل روسيا في اوكرانيا ، وتدفق امدادات الطاقة التي اصبحت دولياً يحكمها المنتج المرجح شريك الولايات المتحدة الامريكية .(Kugelman, 2022, p. 42)

رابعاً : آفاق ومستقبل سياسات الطاقة في المملكة العربية السعودية

من حقائق القول، أن المملكة العربية السعودية تعيش في المرحلة الراهنة تحولاً تاريخياً في فلسفة إدارة الطاقة، إذ لم تعد السياسة الطاقوية محكومة بمنطق الريع النفطي التقليدي، بل أصبحت جزءًا من رؤية استراتيجية شاملة لإعادة تشكيل بنية الاقتصاد الوطني وموقع المملكة في النظام الطاقوي العالمي, ويأتي ذلك في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، والمتمثلة في الانتقال نحو الطاقة النظيفة، وتزايد الضغوط المناخية، وتصاعد أهمية أمن الطاقة وسلاسل الإمداد, ومن هذا المنطلق، تبدو آفاق سياسات الطاقة السعودية مرتبطة بقدرتها على المواءمة بين استدامة العوائد النفطية في المدى المنظور، وبناء قاعدة طاقوية متنوعة في المدى البعيد, وتؤكد وثائق رؤية السعودية 2030 أن قطاع الطاقة يمثل الركيزة المركزية في التحول الاقتصادي، سواء من خلال تعظيم القيمة المضافة للهيدروكربونات أو تطوير مصادر الطاقة الجديدة .(Vision, 2026)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كما إن المستقبل القريب لسياسات الطاقة السعودية يتجه بوضوح نحو الانتقال من اقتصاد النفط الخام إلى اقتصاد الطاقة المتكاملة, فبدلًا من الاقتصار على تصدير النفط بوصفه مادة أولية، تسعى المملكة إلى تعظيم سلسلة القيمة عبر التوسع في الصناعات البتروكيمياوية، والغاز الطبيعي، والتكرير، والهيدروجين، وتقنيات احتجاز الكربون, ويعكس هذا التحول إدراكًا استراتيجيًا بأن أمن الطلب العالمي على النفط قد يتعرض لتقلبات هيكلية مع تسارع التحول العالمي نحو إزالة الكربون، ما يفرض على صانع القرار السعودي توسيع قاعدة أدواته الطاقوية بما يحفظ النفوذ الاقتصادي والسياسي للمملكة في العقود القادمة (نفسه ا.) .

ومن أبرز الآفاق المستقبلية في هذا المجال التوسع الهائل في الطاقة المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح, فالمملكة تمتلك واحدة من أعلى معدلات الإشعاع الشمسي عالميًا، إلى جانب مساحات جغرافية واسعة تجعلها مؤهلة لتصبح مركزًا عالميًا لإنتاج الكهرباء النظيفة, وتشير تقديرات برامج الطاقة الوطنية إلى تسارع كبير في مشروعات الطاقة المتجددة، ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية لهذه السياسة لا تكمن فقط في الأرقام بل في إعادة هيكلة منظومة الكهرباء الداخلية وتقليل استهلاك النفط في التوليد المحلي بما يحرر كميات أكبر للتصدير الخارجي.(Sprint, 2026) وفي أفق أبعد يبرز الهيدروجين الأخضر والأزرق باعتباره أحد أهم مرتكزات مستقبل سياسات الطاقة السعودية فالمملكة تسعى إلى التحول من "قوة نفطية" إلى "قوة طاقة شاملة"، عبر بناء موقع ريادي في أسواق الهيدروجين العالمية، مستفيدة من وفرة الطاقة الشمسية والبنية التحتية الصناعية والخبرة الطويلة في سلاسل الطاقة, توقع أن يمثل مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر نقطة انعطاف استراتيجية، ليس فقط على مستوى الاقتصاد السعودي، بل على مستوى إعادة تشكيل خريطة تجارة الطاقة العالمية خلال العقود المقبلة كما أن الاستثمار في الهيدروجين الأزرق يمنح المملكة فرصة الاستفادة من احتياطيات الغاز الطبيعي وتقنيات التقاط الكربون، بما ينسجم مع مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون الذي تتبناه الرياض كإطار فلسفي لسياسات الطاقة المستقبلية (Marshad, 2025).

كما ترتبط آفاق السياسات المستقبلية بقدرة السعودية على تحقيق التوازن بين الالتزامات البيئية واستمرار دورها كأكبر مصدر نفطي عالمية فمن غير المتوقع أن تتخلى المملكة عن النفط في المدى المتوسط، بل ستعمل على تعزيز مكانته من خلال خفض كثافة الانبعاثات، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع برامج استخلاص الكربون هذا التوجه يمنحها ميزة تنافسية في عالم يتجه نحو فرض ضرائب كربونية ومعايير بيئية أكثر صرامة، إذ يصبح "النفط منخفض الكربون" أحد أهم عناصر التنافس في الأسواق الدولية وعليه، فإن مستقبل السياسة السعودية لن يكون قائمًا على استبدال النفط، بل على إعادة تعريفه ضمن منظومة طاقة أكثر نظافة ومرونة (Arabic، 2025).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومن الزاوية الجيوسياسية، فإن مستقبل سياسات الطاقة السعودية سيظل وثيق الصلة بدورها في إدارة استقرار السوق العالمية من خلال أوبك+، وبناء شراكات جديدة مع آسيا، لاسيما الصين والهند، بوصفهما أكبر مراكز الطلب المستقبلي, كما أن الاستثمار في المعادن الحيوية، وسلاسل إمداد البطاريات، والبنية التحتية الذكية، سيمنح المملكة دورًا أوسع في الاقتصاد الطاقوي لما بعد النفط, لذلك يمكن القول إن الأفق الاستراتيجي لسياسات الطاقة السعودية يتجه نحو التموضع كقوة محورية في مرحلتي النفط والانتقال الطاقوي معاً، وهو ما يمنحها قدرة استثنائية على التأثير في بنية النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود القادمة.

وتكشف قراءة مستقبل سياسات الطاقة في السعودية عن مشروع استراتيجي يتجاوز مجرد تنويع المصادر، ليصل إلى إعادة هندسة الدور السعودي في الجغرافيا السياسية للطاقة عالميًا, فالمملكة تتحرك من موقع المنتج التقليدي إلى موقع الفاعل المنظِّم لمستقبل الطاقة، جامعةً بين النفط، والغاز، والطاقة المتجددة، والهيدروجين، وتقنيات الكربون وإذا نجحت في سد الفجوة بين الطموح التنفيذي والقدرة المؤسسية، فإنها مرشحة لأن تكون إحدى أهم القوى المحددة لشكل النظام الطاقوي العالمي في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين (الإخبارية، 2026).

يتضح مما سبق أن أثر السياسة السعودية على أمن الطاقة العالمي يتجاوز الدور التقليدي لدولة مصدّرة للنفط، ليصل إلى مستوى الفاعل المنظّم لتوازنات السوق العالمية فهي تؤثر في استقرار الإمدادات، وتضبط مسار الأسعار، وتدير التفاعل بين الجغرافيا السياسية والتحول الطاقوي، وتؤمن جزءًا مهمًا من المرونة الدولية في مواجهة الأزمات وعليه يمكن القول إن مستقبل أمن الطاقة العالمي سيظل إلى حدٍّ بعيد، مرتبطًا بقدرة المملكة العربية السعودية على الاستمرار في سياسة التوازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي الدولي.

- **الخاتمة**

يمثّل الإدراك أحد المحددات الجوهرية في توجيه السلوك السياسي الخارجي، إذ يعكس ترجمةً ذهنيةً لمعطياتٍ ماديةٍ ضمن إطارٍ تفسيريٍّ يهدف إلى استيعاب مؤشرات الظواهر محلّ الاهتمام والبحث ومن خلال هذا الإدراك، تسعى الدول إلى بلورة أنماط سلوك تتواءم مع طبيعة الأزمات المحيطة بها، بما يحقق أهدافها الاستراتيجية في حال اتسم هذا السلوك بالعقلانية، أو ينحرف نحو تعظيم الآثار السلبية إذا افتقر إلى ذلك وفي هذا السياق، يبرز النموذج السعودي بوصفه مثالًا دالًا على توظيف الإدراك السياسي في إدارة التوازنات الدولية، إذ انتهجت المملكة العربية السعودية في معظم الأزمات الدولية سياسة الحياد الإيجابي، مع حفاظها على هامش من المرونة الاستراتيجية, غير أن هذا النهج لم يكن جامدًا، إذ أظهرت المملكة قدرة على التكيف مع التحولات الدولية، كما تجلى في موقفها من أحداث عام 2001، حين دعمت الجهد الدولي بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب، تأكيدًا لالتزامها برفض هذه

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الظاهرة وتعزيزًا لموقعها ضمن المنظومة الدولية، وفي الوقت ذاته سعت المملكة إلى موازنة علاقاتها مع القوى الكبرى، ولا سيما روسيا الاتحادية، التي تمثل شريكًا مهمًا في مجالات الطاقة والتعاون الاستراتيجي، رغم تباين المواقف إزاء بعض القضايا الدولية، ومنها الأزمة الأوكرانية, ويعكس هذا التوجه إدراكًا سعوديًا مركّبًا يقوم على إدارة التوازن بين متطلبات الشراكة مع الولايات المتحدة من جهة، والحفاظ على علاقات فاعلة مع روسيا من جهة أخرى، بما يضمن حماية المصالح الوطنية في بيئة دولية تتسم بالتنافس والتقلب.

كما أن هذا الإدراك يستند إلى قراءة واقعية لمكانة روسيا كقوة مؤثرة في النظام الدولي، سواء من خلال دورها في أسواق الطاقة أو موقعها في مجلس الأمن، الأمر الذي يفرض على المملكة تبني سياسة براغماتية قائمة على تنويع الشراكات وعدم الانخراط في استقطابات حادة, وفي موازاة ذلك، تبرز أوكرانيا بوصفها نقطة ارتكاز في التوازنات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، إذ تحولت إلى ساحة لتقاطع مصالح القوى الكبرى، بما يتجاوز كونها نزاعًا إقليميًا إلى كونها محورًا للصراع على النفوذ في الفضاء الأوراسي. فموقعها الجغرافي وأهميتها في نقل الطاقة، فضلًا عن دورها في الحسابات الأمنية لحلف شمال الأطلسي، يجعل من استقرارها عنصرًا حاسمًا في معادلة الأمن الدولي. وعليه، فإن التنافس الدولي على أوكرانيا يعكس تشابك المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، ويضعها في مواجهة ضغوط متعددة تحدّ من قدرتها على تحقيق استقلالية كاملة في قرارها السياسي، كما يبرز هذا الصراع عمق التحولات التي يشهدها النظام الدولي، إذ تتداخل اعتبارات الأمن والطاقة والاقتصاد في رسم سياسات الدول وتحديد أنماط تحالفاتها.

- **<u>الاستنتاجات</u>**

1- إن إدراك المملكة العربية السعودية لطبيعة الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها لم يكن منفصلًا عن رؤيتها الأوسع للنظام الدولي، بل جاء منسجمًا مع سعيها إلى تحقيق توازن دقيق بين القوى الكبرى، بما يعزز من قدرتها على حماية مصالحها الوطنية وضمان دورها الفاعل في استقرار أسواق الطاقة العالمية. ومن ثم، فإن هذا الإدراك يشكل ركيزة أساسية في تفسير السلوك السعودي، ويعكس نهجًا عقلانيًا يسعى إلى التوفيق بين متطلبات الأمن الوطني وتعقيدات البيئة الدولية المتغيرة.

2- تعد أوكرانيا مفترق طرق للأمن والطاقة، إذ توفر نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، مما يجعل استقرارها ضروريا لضمان تدفق إمدادات الطاقة. كما أن دورها الجغرافي يُعزز من النفوذ العسكري للناتو في البحر الأسود، وهو أمر مهم في مواجهة التوسع الروسي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب أوكرانيا دورا مهما في اقتصادات القوى الغربية، إذ تسعى هذه القوى لتعزيز وجودها في السوق الأوكراني، مستفيدة من موارده الطبيعية وثرواته الاقتصادية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3- إن الصراع على أوكرانيا يعكس تحديات كبيرة لها، إذ يسعى الغرب لتعزيز وجوده هناك على حساب النفوذ الروسي. ومن خلال التنافس على مجالات النفوذ العسكرية والاقتصادية، تصبح أوكرانيا أكثر عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية من القوى الكبرى، مما يقلص قدرتها على تحقيق الاستقلالية الكاملة.

4- إنه من الضروري فهم الأبعاد المتعددة للصراع على أوكرانيا، إذ تتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية العالمية في أوكرانيا. وهذا التنافس المستمر على النفوذ داخلها يُظهر أهمية استقرارها في ضمان توازن القوى بين الشرق والغرب، ويعكس في الوقت ذاته التأثير الكبير الذي يتركه الصراع العالمي في رسم سياسات هذا البلد.

- **References:**

1- الفطيسي، محمد سعيد. (2024) ، مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية والسندان الروسي، شبكة النبأ الإماراتية، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط الالكتروني الآتي: https://annabaa.org/arabic/strategicissues/1206 تاريخ الزيارة 9/7/ 2024.

(*) هالفورد ماكندر: (1861-1947) هو جغرافي بريطاني ومؤسس نظرية قلب العالم (Heartland Theory) طرح في 1904 أن السيطرة على شرق أوروبا تمنح الهيمنة على قلب العالم (أوراسيا)، مما يؤدي إلى التحكم في العالم. نظريته أثرت في الاستراتيجيات الجيوسياسية، لاسيما خلال الحرب الباردة، ولا تزال مؤثرة اليوم، من أبرز أعماله:

2- The Geographical Pivot of History (1919) و Democratic Ideals and Reality للمزيد ينظر: "Mackinder's Heartland Theory" on ThoughtCo provides an accessible overview of the theory and its historical context. :https://n9.cl/9y202 متاح على 2025/1/30، تاريخ الزيارة: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الالكتروني

3- Logan, Nick,(2024) "Who Has Economic Interests in Ukraine? It's not just Russia," Global News, October 28, 2024, date of visit: 30\1\2025. Available at: https://n9.cl/ww7zb

(*) صندوق النقد الدولي (IMF): هو منظمة دولية تأسست في عام 1944 بهدف تعزيز الاستقرار المالي العالمي وتقديم الدعم المالي للدول التي تواجه مشاكل اقتصادية، يضم حوالي 190 دولة عضوا ويقوم بتقديم قروض للدول المتعثرة اقتصاديا، ويقدم استشارات مالية ومراقبة للأداء الاقتصادي. كما يساهم في مكافحة الفقر وتعزيز النمو المستدام. يُنتقد أحيانا بسبب فرضه شروطًا قاسية على الدول المقترضة وهيمنته من قبل الدول الغربية، للمزيد ينظر الى الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الرابط الالكتروني الأتي : https://www.imf.org/en/Home تاريخ الزيارة: 2025/1/28 .

(*) البنك الدولي: هو مجموعة من المؤسسات المالية الدولية تأسست في عام 1944 لدعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية. يهدف إلى تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم القروض والمساعدات المالية للمشاريع التنموية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم. يتكون من مؤسسات مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)كما يقدم استشارات ومساعدات فنية للدول. رغم دوره الهام، يواجه البنك انتقادات بسبب فرض شروط اقتصادية صعبة على الدول المقترضة وهيمنته من قبل الدول الغربية. للمزيد ينظر الموقع الرسمي للبنك، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الرابط الالكتروني الأتي: https://www.worldbank.org تاريخ الزيارة:2025/1/27 .

4- بابيف؛ بافل .(2010)، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: فلاديمير بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ص281.

5- الفتلاوي،فيحاء كامل عباس .(2017) ، الأهمية الجيوبولتيكية لشبه جزيرة القرم في الأمن القومي الروسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ص158.

6- جلال، سالي كمال. (2023)، الحرب الروسية الأوكرانية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير((غير منشورة)، جامعة كركوك ، ص 46.

7- World Bank, (2023), Global Economic Prospects 2023 (Washington, DC: World Bank, United States,pp98–105.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

8- (IMF), (2023),.International Monetary Fund, *World Economic Outlook 2023* (Washington, DC: International Monetary Fund, United States,p 45
9- Luciani, Giacomo. (2019), The Political Economy of Saudi Oil Policy (London: Routledge, United Kingdom, p45.
10- Luciani, Giacomo, The Political Economy of Saudi Oil Policy (Londono),op,cit,p 45.
11- (IEA), International . (2022), Energy Agency World Energy Outlook 2022 (Paris: International Energy Agency, France,pp 85–95.
12- (EIA), (2023) .U.S. Energy Information Administration OPEC Spare Capacity and Oil Market Stability Report (Washington, DC: U.S. Department of Energy, United States,pp 6–10.
13- (IEA), International Energy Agency,op,cit,pp 150–165.
14- (EIA). (2023), U.S. Energy Information Administration OPEC Spare Capacity and Oil Market Stability Report (Washington, DC: U.S. Department of Energy, United States6–10.
15- العسكر، عبد الله بن محمد.(2021) ، السياسة النفطية السعودية ودورها في استقرار السوق العالمي ،الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص ص55–70.
16- فتح الله، هادي .(2023)، سياسة الطاقة السعودية والنظام العالمي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الرابط الالكتروني الأتي : https://carnegieendowment.org/ar/sada/2023/04/saudi-energy-policy-and-global-order?utm_source=chatgpt.com تاريخ الدخول : 6 أبريل 2023
17- مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية.(2024)، تحولات الطاقة في المملكة العربية السعودية الرياض: كابسارك،ص 44.
18- Yergin .Daniel, (2020), The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations (New York: Penguin Press ,p 211.
19- السيد علي، عبد المنعم. (2023)، اقتصاديات التحول نحو الطاقة المتجددة في دول الخليج، مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، العدد 34, ص 121.
20- Fattouh ,Bassam and Sen, Amrita. (2021), Saudi Arabia's Role as a Swing Producer in the Oil Market (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, United Kingdom, pp12–15.
21- (EIA),U.S. Energy Information Administration, op,cit, 5–8.
22- *(IRENA)،الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.(2023) ،* آفاق الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، *أبوظبيIRENA :، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 40–45.*
23- Shabaneh, Rami et al., eds. (2024), The Clean Hydrogen Economy and Saudi Arabia: Domestic Developments and International Opportunities (London: Routledge,p120.
24- Taher, Qahtan Hussein.(2021), Transformations of the international system and the possibility of a decline in American hegemony, Future Center for Strategic Studies, Al-Nabaa Information Network, 12/12/2021, annabaa.org .
25- عثمان، السيد وئام. (2021)، أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي : دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية " ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بورسعيد ، العدد 9 ، ص 155.
26- بيير، بيارنيس.(2003)، القرن الحادي والعشرون لن يكون امريكيا, مدني قطري ،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص49.
27- حسين ، طاهر قحطان، تحولات النظام الدولي واحتمالية تراجع الهيمنة الامريكية ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط الالكتروني الآتي annabaa.org تاريخ الزيارة2026/12/12 .
28- Kugelman ,Michael.(2022) , Why India Is Silent on the Ukraine Crisis, Foreign policy,.p42.
29- Saudi Vision 2030, Vision 2030 Official Portal, accessed April 10, 2026
30- https://www.vision2030.gov.sa/en متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط الالكتروني ، تاريخ الزيارة2026/3/12 :

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

31- International Energy Agency, "Saudi Arabia – Countries & Regions," 2026 متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط https://www.iea.org/countries/saudi-arabia تاريخ الزيارة2026/4/1. الالكتروني الآتي
32- Saudi Arabia Renewable Energy Sprint: 14 GW in 2026," Vision2030 Analysis, March 12, 2026تاريخ الزيارة2026/4/3 . متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط الالكتروني https://vision2030.ai/analysis/renewable-energy-sprint/?utm_source=chatgpt.com
33- Huda Marshad, "Saudi Arabia's Hydrogen Vision 2030," Daleel News, April 14, 2025
(1) Reuters Arabic, " 12 ،"2030 وكالة الطاقة الدولية تخفض توقعات إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات لعام 2025 متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط الالكتروني أيلول: https://www.reuters.com/ar/business/2QQYQVEYHFMVJN6WEJV6BMOGNA-2025-09-12/?utm_source=chatgpt.com تاريخ الزيارة2026/4/5
34-مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (KAPSARC)، مستقبل الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، 2025. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط الالكتروني : تاريخ الزيارة2026/4/8 https://en.wikipedia.org/wiki/Renewable_energy_in_Saudi_Arabia?utm_source=chatgpt.com
35-العين الإخبارية، طفرة غير مسبوقة بآفاق الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2026، 19 كانون الثاني، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط الالكتروني، : تاريخ الزيارة9 /2026/4 https://al-ain.com/article/d-desert-energy-releases-its-middle-outlook-report?utm_source=chatgpt.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0